مظاهر استغلال التراث المادي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر

جلجال فاطمة* وفتيحة خروبي**
معهد الاثار-أبي بكر بلقايد -تلمسان

-تمهيد

في سعيها الحثيث لطمس معالم الهوية الوطنية، عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى البحث في السبل التي تمكنها من إثبات أحقيتها في امتلاك أرض الجزائر، ولأن الشاهد المادي وحده الكفيل بتحقيق ذلك، وجدت فيه الدليل القاطع على أن الحاضر الفرنسي للشعب الجزائري لا يمكن أن يكون إلا ماض روماني.

ولكن الأمر الذي يدفعنا للتساؤل في هذا المقام، هو ما مدى نجاعة هذا السلاح؟ وهل مثل فعلا حجة لفرنسا أم كان حجة عليها؟ خاصة وأن المدن الجزائرية كانت لا تزال ترتدي الحلة العربية الإسلامية؟

لقد وظفت فرنسا التراث المادي للجزائر في رسم خطة لسياستها الاستعمارية، قوامها منهجين متعاكسين أولهما هدم وثانيهما بناء، فأما الهدم فسلطته على كل ما هو عربي إسلامي، وأما البناء فعمدت من خلاله إلى تعويض الحواضر الإسلامية بنظيرتها الأوروبية، ولكن قبل هذا وذاك كان لابد لها من أن تهيئ أرضية مناسبة لاستيعاب مشروعها الضخم، تمثلت في اختزال الفترة الإسلامية من تاريخ الجزائر، وهو الأمر الذي حتم عليها ضرورة التنقيب عن الآثار الرومانية:

1. التنقيب عن الماضي الروماني:

أسرعت إدارة الاحتلال ومنذ سنة 1830م إلى الغوص في أعماق ماضي الجزائر والتنقيب عن آثارها، علها تجد في طبقات الأرض ما يوافق سياستها الاستيطانية، ويضفي شرعية على مشروعها العسكري، وهو الاعتراف الذي

تضمنته رسالة وجهها المارشال سولت (soult) سنة 1833م إلى الأمين العام لأكاديمية النقوش والآداب، والتي جاء فيها: «... لست بحاجة للتأكيد على الفائدة العملية لهذه الأبحاث وعلى مدى أهميتها للإدارة. ... »[1]، ومن الطبيعي أن هذه الأهمية لم تكن لتقترن والطبقات التي تضم آثارا إسلامية باعتبار أن هذه الأخيرة لا تخدم الأهداف الاستعمارية أولا، وتمثل حاجزا يحول دون الوصول إلى الآثار الرومانية ثانيا.

ولم تستطع فرنسا أن تخفِ نواياها السياسية في تقفي أثر الاحتلال الروماني والوقوف على مختلف منجزاته الدينية والدنيوية على حد سواء، وليس أدل على ذلك من أن جل هذه الأبحاث قد أشرف عليها ضباط وقادة وجنود في الجيش الفرنسي خاصة في الفترة الممتدة مابين 1830م و1880م، التي عرفت مساهمة كبيرة لرجال الجيش في استكشاف المواقع الأثرية في الجزائر وتضمينها لتقاريرهم العسكرية.[2]

ومن أمثال هؤلاء ذاتي وكافينياك (cavainaignac)، الذي كان حاكما عاما على الجزائر في الفترة الممتدة ما بين فبراير وأفريل من سنة 1848م، فقد أولى هذا الأخير عناية خاصة بانجاز الحفريات الأثرية والإشراف عليها بحثا عن مخلفات الاحتلال الروماني وجمعا لكل الشواهد المتصلة به، حتى يثبت للشعب الجزائري أحقية فرنسا في امتلاك البلاد، وهو ما عبر عنه عند وقوفه أمام صليب يعود للعهد الروماني منقوش على صخرة في مدينة موازية غرب الجزائر العاصمة قائلا: «بما أنها قد حكمت هنا فما علينا إلا أن نواصل عملها»[3]، وفي ذلك إشارة واضحة على حرصه الشديد على إثبات الوجود الروماني في المنطقة.

ولم يقتصر الأمر على استخراج الآثار الرومانية وحسب، بل تعداه إلى إعادة إحياء بعض وظائف عمائرها المندثرة، كالكنيسة القديمة التي قام كافينياك بتجديد بناءها حريصا على أن ترفع أساساتها فوق أنقاض المعبد الروماني القديم، وهو ما وصفه مترجم حياة هذا الأخير في قوله[4]: «.. فقد كان حلمه

أن يجدد بناء المعبد المتهدم فوق نفس الأساس القديم، وأن يهدي إلى روح الأسقف ريباراتوس والاستعانة في مشروعه بأحد الرهبان فما كان منه إلا أن لبى طلبه وجاء لينحني إجلالا على رفاة سلفه...».

ويستوقفنا في هذا المقام اختيار كافينياك لمبنى ديني دون نظيره العسكري أو حتى المدني، الأمر الذي يفسر بعدا آخر للسياسة الاستعمارية المعتمدة على استغلال التراث المادي، والمتمثلة أساسا في إحياء مخلفات المسيحية في المنطقة تمهيدا لانطلاق الحملات التبشيرية الكبرى، قصد طمس الهوية العربية الإسلامية وتحويل المجتمع الجزائري إلى مجمع أوربي مسيحي.

ولما كانت فكرة التنصير هذه حاضرة في ذهن المستعمر منذ البدايات الأولى للاحتلال، فقد كرس لذلك ليس طاقته العسكرية وحسب بل أقحم رجال الدين والكنيسة أنفسهم في الحفريات الأثرية الرامية إلى البحث عن بقايا الكنائس القديمة ورفات الأساقفة الأوائل، ولعل من أشهر هؤلاء الكاردنال لافيجري (lavigerir)، الذي شجع البحث الأثري وشارك في عمليات التنقيب بحثا عن كل شاهد مادي يكون دليلا على صحة زعمهم في أن وجودهم ضروري لمواصلة ما بدأه القديس أوغسطين وغيره من القديسين الأساقفة في القديم.(5)

ولم تكتف إدارة الاحتلال في إطار سياستها الرامية إلى البحث عن الآثار المسيحية، على استخراج هياكل الكنائس المندثرة تارة وإعادة بناءها تارة أخرى، بل عمدت إلى الاعتداء على حرمة المساجد الإسلامية، سواء كان ذلك عن طريق إجراء تنقيبات أثرية داخلها أو إعادة استغلالها ككنائس مختلقة لذلك أساطيرا تبرر موقفها، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في الجامع الكبير والجامع الحنفي، حيث زعمت فرنسا أن الأول منهما كان قد بني فوق معبد ديني مسيحي قديم ولابد من تعرية أساسه بحثا عن آثار الهيكل المزعوم، وأن ثانيهما إنما بني على يد عبد مسيحي بناءا على أمر كان قد صدر له بذلك، ونسب لهذا الأخير أنه قال: « عندما يحتل المسيحيون هذه المدينة

سيكون لهم هذا الجامع كنيسة»، وقد أخذ الفرنسيون يترددون على هذا الجامع بكثرة استجابة لنداء ذلك العبد.[6]

ولكن وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الاستعمارية في سبيل البحث عن الآثار الرومانية، فإن الآثار الإسلامية التي كانت تعترض المنقبين قبل وصولهم إلى مبتغاهم أصبحت تحتاج إلى تفسير يجعل من الفترة الإسلامية مجرد فترة استعمار للبلاد، وأن الأصل في الجزائر إنما هو الديانة المسيحية التي حاول المسلمون ومنذ قرون خلت القضاء عليها، ومن بين تلك التفسيرات المقدمة تفسير الجنرال دوماس (Dumas) في قوله[7]: «كلما تعمقنا في الحفر وجدنا تحت القشرة الإسلامية التي تغطي البربري رحيقا مسيحا، وعند ذلك ندرك بأن القبائلي الذي كان في القديم مسيحيا لم يتحول كلية إلى دينه الجديد»، ومن الطبيعي أن تجد فرنسا تفسيرا يوافق تماما ما تصب إليه، أو بالأحرى تعلن عن النتائج التي وضعتها مسبقا حتى قبل بداية الأبحاث نفسها، حتى ولو لزم الأمر أن يكون ذلك التفسير بعيدا كل البعد عن التفسير العلمي.

ومهما يكن من أمر، فان فرنسا استطاعت بفضل قواته العسكرية تارة وتفسيراته الأسطورية تارة أخرى، استحداث سبل شتى لإبراز المعالم الرومانية في الجزائر لتضع بذلك أولى القاعدتين اللتين ترتكز عليهما خطتها الاستعمارية، فما إن فرغت من أولاهما حتى شرعت في ثانيهما ألا وهي تجديد بناء الحواضر التاريخية للقضاء على ما تبقى شاهدا على الهوية العربية الإسلامية.

2. تجديد الحواضر التاريخية

إن الصورة التي كانت عليها المدن الجزائرية عشية دخول المحتل الفرنسي، لم تكن لتخدم مصالحه الاستيطانية خاصة وأن هذا الأخير قد تبنى فكرة استرجاع أرض أجداده من الرومان، وعقد العزم على إثبات شرعية ملكه معتمدا على الغوص في أعماق الأرض بحثا عن هويته في آثارها المردومة،

فكيف يصنع والحال هذه بتلك المدن الإسلامية التي كانت ما تزال تحافظ على تخطيطها وعمائرها؟ لابد وأن السبيل الوحيد كان يقتضي طمس المعالم الإسلامية أولا تمهيدا لتحويلها مدن أوروبية حديثة لاحقا، وبالرغم من أنه يستحيل الفصل بين هاتين المرحلتين لأنهما متزامنتين تقريبا، غير أننا سنحاول فيما يلي الفصل بينهما قصد التركيز على كلتيهما.

أ. طمس المعالم الإسلامية

لم يسلم التراث المعماري الإسلامي من معاول الهدم الذي سلطته إدارة الاحتلال على المدن التاريخية الجزائرية، سعيا منها لتجريدها من هويتها الثقافية والحضارية، الأمر الذي ندد به بعض المستشرقين في باريس رافضين الجريمة التي يتعرض لها التراث المعماري الجزائري، مما جعل الإمبراطور الفرنسي نابوليون الثالث يصدر قرارا سنة 1865م يقضي بضرورة المحافظة على التراث المعماري المحلي وتثمينه، وذلك بعد زيارته للجزائر وقيامه بجولة استطلاعية لكل من مدينتي الجزائر وقسنطينة، غير أن قراره هذا لم يحد بدوره عن خطة فرنسا السياسية التي استهدفت التراث المادي الجزائري، لأن جل المعالم الإسلامية كانت قد هدمت، ومعظم المدن التاريخية كانت قد طمست.[8]

وبالرغم من أن السياسة الفرنسة القاضية بهدم كل ما هو إسلامي قد شملت كل التراب الجزائري، فإن كبريات الحواضر الجزائرية التي كانت لا تزال تحتفظ بتخطيط المدينة الإسلامية، تصدرت أولوية الاهتمامات الفرنسية باعتبارها تمثل تجسيدا ماديا للهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، كمدينة الجزائر العاصمة، وقسنطينة، وتلمسان...وغيرها.

وأول المعالم التي استهدفت من طرف آلة الهدم الفرنسية كانت المساجد الإسلامية التي حرص المستعمر على أن يدمر أكبر عدد منها، إدراكا منه بأن القضاء على الهوية الجزائرية لن يكون إلا بالقضاء على الدين الإسلامي وإستبداله بالديانة المسيحية، ولما كانت سياسة الهدم تقتضي إيجاد مبررات

وأعذار تعزز موقف فرنسا، فقد زعمت هذه الأخيرة أن بعض المساجد آيلة للسقوط ولابد من إزالتها، وأن بعضها الآخر يعترض مشاريع التهيئة العمرانية كوقوعها قرب الطرق الجديدة، أو تحول دون مد أسلاك الهاتف أو التيار الكهربائي، ولما لم تجد حجة لإزالتها غيرت من شكلها ووظيفتها حتى تتناسب والصورة الجديدة للمدينة، فحولت بعضها إلى كنائس وبعضها الآخر إلى متاحف.(9)

غير أن فرنسا لم توفق في كل عمليات الهدم التي استهدفت المساجد الإسلامية إلى وجود أعذار تبرر موقفها، وأبرز الأمثلة على ذلك جامع السيدة الذي كان يعد من أجمل مساجد الجزائر العاصمة آنذاك، والذي هدم سنة 1830م أي حتى قبل التفكير في إنشاء ساحة الحكومة، بل حتى ولو كان الأمر كذلك فان المسجد المستهدف كان بعيدا عن هذه الأخيرة.(10)

بل إن الطريقة التي هدمت بها منارة هذا الجامع سنة 1832 بعد أن استعصت على المحتل قبل سنتين، يدل على تعقب فرنسا لكل معلم شامخ في الجزائر كان يعكس بطريقة أو بأخرى هوية إسلامية وعربية، ولا بأس في هذا المقام أن ندرج وصف أميرا لعملية الهدم تلك في قوله: «..سقطت قطعة واحدة، ثم وقع تفتيتها حجرة حجرة بالمطارق والفؤوس وعندها طالت العملية وكثر اللغط، جيء بحبال ضخمة وربطت في أعلى المنارة وأرادوا جذبها إلى أن تسقط ولكن الحبال تقطعت وتحدتهم المنارة، عندئذ اقترح أحدهم جعلها تسقط عموديا فضربت من الأسفل ثم وضعت المواد الملتهبة في الأماكن التي تأثرت بالضرب ثم أوقد النار في تلك المواد فسقطت الصومعة قطعة واحدة».(11)

وأما جامع كتشاوة الذي يعد من أبرز الأمثلة على عمليات التشويه التي أتت على المساجد الإسلامية والتغيير من وظيفتها الدينية، فقد حول إلى كنيسة، بعد أن قام الجنرال دوروفيغو القائد الأعلى للقوات الفرنسية الذي كان تحت إمرة قائد الحملة الفرنسية الاستعمارية "دوبونياك"، بإخراج جميع

المصاحف الموجودة فيه إلى ساحة الماعز المجاورة والتي أصبحت اليوم تحمل اسم ساحة الشهداء فأحرقها بالكامل ثم حوله إلى إسطبل، بعد أن قتل فيه من المصلين ما يفوق أربعة آلاف مسلم كانوا قد اعتصموا فيه احتجاجا على قراره تحويله إلى كنيسة، وكان يقول: «يلزمني أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبد إله المسيحيين»، ثم هدم المسجد بعد ذلك سنة 1832م، وأقيم مكانه كاتدرائية حملت اسم "سانت فيليب"، وصلى المسيحيون فيه أول صلاة مسيحية ليلة عيد الميلاد 24 ديسمبر 1832م، وبعثت الملكة "إميلي زوجة لويس فيليب" هداياها الثمينة للكنيسة الجديدة، أما الملك فأرسل الستائر الفاخرة، كما بعث البابا "غريغور السادس عشر" تماثيل للقديسين.[12]

ولأن المساجد لم تكن وحدها المؤسسات الدينية في الجزائر، فقد تعرضت الزوايا، والقباب، والمدارس، بدورها إلى تلك الهجمة الشرسة من قبل معاول الهدم الفرنسية، وهو ما يعكس الروح الصليبية التي اقترنت وهذه الأخيرة والتي وصفها أبو القاسم سعد الله في قوله:[13] «فقد كان الانتقام من معالم الجزائر العربية الإسلامية هو انتقام الصليب من الهلال، وإلا كيف نفسر ذلك الاستهتار الذي أبداه قادة الحملة وجنودها بالقيم الإسلامية والمؤسسات الدينية والأخلاق العامة والآثار التاريخية».

وعن مصير هذه المؤسسات عشية الاحتلال يحصي "ديفوكي" الذي بحث في موضوع المؤسسات الدينية في مدينة الجزائر، أن هذه الأخيرة كانت تضم وحدها سنة 1830م ثلاثة عشر جامعا كبيرا (13 أو جامع خطبة، ومائة وتسعة مسجدا (109)، واثنان وثلاثون قبة (32)أو ضريحا، واثنتي عشرة زاوية (32) فمجموع ما كان فيها من المؤسسات الدينية، مائة وستة وسبعون مؤسسة (176).[14]

وأما قسنطينة فكانت تحوي قبل سنة 1837م، تاريخ دخول الاستعمار الفرنسي إلى المدينة، واحدا وسبعين (71) مسجدا، وثمانون (80)مدرسة

وسبعة (7)معاهد وثلاثمئة (300) زاوية، ولم يبق منها بعد الاحتلال إلا ثلاثون (30) مدرسة، ولم تسلم المؤسسات الدينية بمدينة عنابة في أقصى الشرق الجزائري بدورها، وهو ما تصفه الدكتورة تورين بقولها: «كان يوجد في مدينة عنابة تسع وثلاثين (39) مدرسة وخمسة وسبعون (75)مسجدا قبل الاحتلال الفرنسي، لم يبق منها إلا ثلاثة (03) مدارس وخمسة عشر (15) مسجدا»، ويتكرر هذا العمل الهمجي أيضا في مدينة مليانة التي كانت تضم خمسة وعشرين (25) مسجدا ولم يبق منها إلا مسجدا واحدا هو مسجد سيدي أحمد بن يوسف رحمه الله.[15]

وبدخول قوات الاحتلال مدينة تلمسان، انهيار جامع أغادير جراء طلقات مدفعيات الجيش الفرنسي التي أصابته ولم يسلم منه غير المئذنة التي بقيت شامخة في موضعها الأصلي إلى اليوم[16]، على أن هذه المدينة تعتبر الوحيدة تقريبا التي سلمت مساجدها من الطمس الكلي، غير أنها لم تسلم مصادرة مداخيلها كغيرها إلى أملاك الدولة، كما حول بعضها الآخر إلى متاحف.[17]

هذا فيما يتعلق بالمساجد، أما المدارس فقد عرفت الهدم الكامل في المدينة، كالمدرسة التاشفينية التي هدمت عمدا سنة 1873 في سبيل فتح ساحة مركزية، والمدرسة اليعقوبية التي استبدلت ببنايات فرنسية مستحدثة.[18]

غير أن ما يستوقفنا في هذا الصدد، هو إحجام فرنسا عن هدم المؤسسات الدينية بمدينة تلمسان، وهي التي كانت تتمتع بوفرة في المؤسسات الدينية جنبا إلى جنب ومدينة قسنطينة، وتذهب بعض المصادر أن الفرنسيين أرادوا استجلاب مودة السكان بهذه السياسة حتى ينحازوا إليهم ضد الأمير عبد القادر، خاصة وأن المدينة كانت شبه مخربة عند دخول قوات الاحتلال الفرنسي سنة 1837م بسبب المواجهات بينها وبين جيش هذا الأخير، لدرجة أنه يصعب معرفة عدد المؤسسات الدينية على وجه الدقة غير أن بعضهم قدر عدد الجوامع بثمانية عشر (18) جامعا.[19]

ومهما يكن من أمر، فإن المدن التاريخية في الجزائر قد طمست بالكامل، وهو ما تدل عليه شهادة الفرنسيين أنفسهم في هذا المقام، فقد قال أحد نواب البرمان الفرنسي لزملائه سنة 1834م أي في السنوات الأولى لدخول قوات الاحتلال مدنة الجزائر العاصمة: «الجزائر كانت مليئة بالحدائق والمحلات الجميلة..... ولكنها الآن أصبحت جميعا خرائب، وحتى أنابيب الماء التي تسقي المدينة قد خربت».[20]

ب. إعادة تهيئة المدينة:

وصلت فرنسا إلى المرحلة الأخيرة من تنفيذ خطتها العسكرية واعتمادا على نتائج المرحلتين السابقتين استطاعت أن تمضي قدما في مواصلة مشروعها الاستيطاني، فبعد أن تجردت الحواضر التاريخية من حلتها الإسلامية أصبحت أرضيتها جاهزة لاستيعاب مشروع المدينة الأوربية الحديثة، وهو ما يشير إليه أبو القاسم سعد الله واصفا مدينة الجزائر العاصمة فيما بين سنتي 1832م- 1833م نقلا عن أحد شهود عيان في قوله[21]: «..وجه مدينة الجزائر العاصمة قد أخذ يتحول من الطابع الشرقي إلى الطابع الغربي».

بالإضافة إلى أن فرنسا قد اعتبرت أن تغيير الصورة العامة لمدينة الجزائر العاصمة بالذات، إنما يدل على استرجاع السيطرة الغربية على العاصمة الإسلامية وهو ما اقتضي تجسيدها في تخطيط جديد لهذه الأخيرة، ومرافق معمارية مغايرة لما كان موجودا بها من قبل، ويروي لنا "كامبل" الذي كان في مدينة الجزائر سنة 1832م، أن الفرنسيين أقاموا حفلة بمناسبة استرجاع الملكية خلال شهر يوليو، وأن البازارات الشرقية بدأت تترك مكانها للدكاكين الأوربية والمخازن الفرنسية التجارية، كما أصبحت المدينة في عهد هذا الأخير تضم أربع فنادق كبرى، وثلاث مطاعم، ومكتبتين، وسيرك.[22]

من جهة أخرى، فقد ساهم البحث الأثري الذي قام به الجيش الفرنسي سابقا في الإسراع بإعادة التهيئة العمرانية بفضل المعلومات التي جمعت من المواقع الأثرية، باعتبارها كانت مهيأة أكثر من غيرها لاستقبال الهياكل

الإقتصادية والاجتماعية، فحركة البناء والتعمير لاسيما في بداية الاحتلال قد نشطت بالأماكن التي تتوفر فيها الإمكانيات الضرورية التي تتطلبها التجمعات السكانية، هذه الأماكن التي ليست في واقع الأمر إلا مدن قديمة أرادت إحيائها، مستغلة الحجارة التي توفرها معالمها الأثرية.[23]

ولأن الحركة الاستيطانية الفرنسية كانت عسكرية بالدرجة الأولى، فإن تقارير الأبحاث المقدمة ركزت أكثر على الطرق العسكرية القديمة، وعنت برسم الخرائط المتضمنة للمواقع والمسافات الفاصلة بينهما، وهو الأمر الذي يؤكده نشاط اللجنة التي شكلت في 23 أكتوبر 1837م، واستعان الجيش الفرنسي وكذا القيادة العسكرية بتقاريرها في مختلف التحركات والخطط العسكرية، الرامية إلى إحكام العسكرية على البلاد.[24]

أما إعادة التهيئة العمرانية للمدن الإسلامية فقد اقترنت بدورها بالطابع العسكري الذي أرادته سلطات الاحتلال أن يكون صبغة تصطبغ بها جل المدن التاريخية التي أصبحت تحت سيطرتها التامة، ففي مرحلة مبكرة قامت هذه الأخيرة ورغبة منها في إيواء جيشها وتسهيل عمليات تحركه داخل المدن بمختلف معداته وآلياته الثقيلة، إلى استحداث هياكل معمارية جديدة مخصصة لإيواء قواتها العسكرية، أو على الأقل إعادة استغلال بعض المعالم التاريخية والتغيير من هيكلها المعماري حتى تتناسب ووظيفتها الجديدة.

وكغيرها من المدن الإسلامية في الجزائر، خضعت تلمسان إلى إعادة استغلال معالمها التاريخية وتحويلها إلى ثكنات ومرافق عسكرية مختلفة التي أصبح الجيش الفرنسي في أمس الحاجة إليها، شأن القيسارية[25] الممتدة على مساحة خمسة هكتارات والتي لم تتردد مصالح الهندسة العسكرية الفرنسية في إعادة تهيئتها وتحويلها إلى ثكنة عسكرية ضخمة لايواء بعض فيالق الجيش المحتل بمعية عتاده العسكري، وقد كان من أبرز التغيرات المعمارية التي طرأت على الحي التجاري، إزالة السور الذي كان يفصله فيما

مضى عن بقية أحياء المدينة، وفتح شوارع واسعة بداخله تتناسب مع نقل معدات الجيش الفرنسي الحديثة بشكل عام والثقيلة بشكل خاص، وكذا تسهيل تنقل أفراد هذا الأخير بسهولة، وهو الأمر الذي أتى على هدم المحلات التجارية والمرافق العريقة.[26].

كما قامت السلطات الفرنسية في سنة 1842م، بتوسعة باب المشور المفضي إلى المدينة بالهيئة التي هو عليها اليوم، ودعم السور الخارجي الذي كان مبنيا بالطابية[27] في الأصل بسور حجري آخر لا سيما منه الواجهة الشمالية والغربية، فضلا عن هدم جل مرافقه الداخلية في سبيل تعويضها ببناء ثكنة مركزية للقيادة متكاملة المرافق، وتحويل مسجدها إلى كنيسة ملحقة بالمستشفى العسكري.[28]

كما اقتضت عملية التهيئة العمرانية أيضا، إعادة توسيع الشوارع، والدروب، والأسوار، والأبواب، وغيرها من المرافق المعمارية التي كانت تعيق التحركات العسكرية للجيش الفرنسي، خاصة وأن المدن الإسلامية ذات دروب ضيقة، وهو الأمر الذي لا يتوافق ونقل المعدات الحربية الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان المراكز العسكرية التي استحدثتها إدارة الاحتلال لايواء جيشها، لابد وأن تربط بشوارع رئيسة تمكنها من نقل الآلات العسكرية داخل المدينة، مما أدى إلى إعادة التهيئة الشاملة للمدن التاريخية بدلا من التوسعة الجزئية.

فقد عرفت مدينة الجزائر العاصمة وفي وقت قصير، هدم المئات من منازلها في سبيل إقامة ساحة الحكومة، لاسيما وأن طريقة بناء هذه الأخيرة كانت تقتضي إسقاط بعض المنازل البعيدة عن موضع الساحة، بما أن الطابع العمراني لبنياتها كانت متلاصقة ببعضها البعض، والشوارع بينها ضيقة، كما أتى الدوق روفيق وقائد جيش الاحتلال سنة 1832 على تخريب المقبرة الإسلامية بدعوى فتح الطريق بين بوليه وباب عزون، وحدث أن صادف ذلك الخط المطلوب وسط ضريح في المقبرة.[29]

ونجد أن الأمر نفسه يتكرر مع سقوط مسجد السيدة السالف الذكر، فقد هدمت مع هذا الأخير منازل عديدة مجاورة في سبيل فتح طريق يمكن من الوصول الى قصر الجنينة مقر الحكم العثماني السابق، والذي حول بدوره إلى مخزن عسكري، واستمر الوضع كذلك مع باقي العمائر والشوارع في الجزائر العاصمة خاصة وأن فرنسا كانت تسعى إلى إنشاء ساحة حرة أسمتها ساحة الحكومة في قلب المدينة لتكون نقطة تجمع القوات في حالة انتفاضة شعبية.(30)

وأما في تلمسان، فقد قامت إدارة الاحتلال بإحداث فجوات في السور المحيط بالمدينة، كما فتحت على مستواه أبواب جديدة، ووسعت بعض الأبواب القديمة، فضلا عن هدم الأحياء إما بشكل جزئي أو تام على حسب الحاجة التي اقتضتها إعادة التهيئة.(31)

وفي سبيل إعادة الحركة داخل هذه المدينة من جديد، فتحت الشوارع الواسعة الأمر الذي أتى على هدم المرافق القديمة للمدينة التاريخية، كما حدث مع سوق البرادعين الذي جعل منه الاحتلال الفرنسي شارعا يعرف بشارع معسكر، ويعد هذا الأخير من جملة شوارع الشبكة الطرقية التي فتحها المحتل الفرنسي على مستوى القيسارية، فقد أصبح بمثابة شارع رئيسي يمتد عموديا من الغرب في إتجاه الشرق للربط بين الجامع الكبير في تاقرارت(32)، وساحة منشر الجلد بأقصى شرق مدينة تلمسان، وقد كانت تتوزع على ضفتيه مجموعة من بقايا مرافق القيسارية كجامع سيدي السنوسي الذي تبدو مئذنته يسار الصاعد من القيسارية إلى الجامع الكبير، يقابله في الضفة الثانية مباشرة ممر ضيق يوصل إلى حمام الصباغين وغير بعيد من هذا الأخير وتحديدا خلف الشجرة الكبيرة يقع فندق المنصور.(33)

إضافة إلى شارع سيدي حامد الذي شكل في تعامده وتقاطعه مع شارع معسكر ما يعرف بنظام الكارد ووالدوكيمانوس ميزة المدينة المدينة الغربية منذ عهد الرومان إذا شق القيسارية في ساحة السويقة منتهى امتدادها

بالناحية الشمالية من المدينة مرورا أمام مدخل فندق المنصور وانتهاء في الجنوب بانفتاح هذا الأخير على شارع باب الجياد الذي ربط بين قلعة المشور في الغرب وباب الجياد بالشرق والذي هو من إنشاء المحتل الفرنسي هو الآخر بخارج القيسارية.(34)

وخلاصة قولنا، أن فرنسا استطاعت أن تتلاعب بالتراث المعماري المحلي لخدمة أغراضها العسكرية، وحققت جزءا كبيرا من أهدافها السياسية الرامية إلى طمس العمائر الإسلامية، لكنها لم تستطع بلوغ هدفها الأسمى في طمس الهوية العربية الإسلامية في الجزائر بالرغم من كل مجهودتها.

-الهوامش:

*- طالبة دكتوراه في علم الاثار،معهد الاثار،تلمسان،الجزائر.

**-طالبة دكتوراه في علم الاثار،معهد الاثار،تلمسان،الجزائر.

1. خديجة منصوري، البحث الأثري في الجزائر أثناء الاحتلال، مجلة آثار، العدد 05، 1999، معهد الآثار، جامعة الجزائر، ص:30.
2. نفسه، ص: 27، 28.
3. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص: 283، 284.
4. نفسه، ص: 284.
5. خديجة منصوري، مرجع سابق، ص: 31.
6. أب والقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط ١، ج١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص:80.
7. الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر – الخلفيات والأبعاد-، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة، الجزائر، ص: 275 – 276.
8. الرزقي شرقي، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م، نشر ابن خلدون، تلمسان، ص: 34، 35.
9. حسين مؤنس، المساجد، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981، ص:206.
10. أب والقاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 83.
11. نفسه، ص:86.
12. بولافة حدة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2011/2010، جامعة باتنة، الجزائر، ص29-34.
13. أب والقاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 67.
14. محمد بن اسماعيلي، مشايخ وعلماء خالدون، ط١، 2014، ص: 23.
15. نفسه، ص: 23، 24.
16. الرزقي شرقي، مرجع سابق، ص: 22.

17. محمد بن اسماعيلي، مرجع سابق، ص: 24.
18. الرزقي شرقي، مرجع سابق، ص: 31، 32، 33.
19. أب والقاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 87، 88.
20. نفسه، ص: 78، 79.
21. نفسه، ص: 71.
22. نفسه، ص: 71.
23. خديجة منصوري، مرجع سابق، ص: 31.
24. نفسه، ص: 31.
25. القيسارية: عبارة عن نمط من أنماط الأبنية التجارية في العمارة الإسلامية، غلب عليها طابع تجاري بحت أي سوق تجاري يتكون من عدة عناصر معمارية تنحصر في فناء مستطيل يتم انزال البضائع فيه، يتوسطه نسجد صغير، وتدور إلى جوانبه حواصل لتخزين البضائع، انظر: عاصم محمد رزق، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، ط 1، مكتبة مدبولي، 2000، ص: 245-246.
26. الرزقي شرقي، مرجع سابق، ص: 35، 37، 79.
27. الطابية: عبارة عن تقنية من تقنيات البناء المستعملة في بناء الأسوار، تشبه الطوب في تركيبتها من حيث المواد الأولية، يستعمل فيها قالب يوضع على الجدار، وينتج عنه خرسانة بشكل حجر اصطناعي صلب، انظر: الأمين عمر، مواد البناء وتقنياته بالمغرب الأوسط خلال القرنين (4-6هـ/ 10-12م) للفترتين الزيرية والحمادية (أشير، قلعة بني حماد، بجاية)، ماجستير في الآثار الإسلامية، قسم الآثار، جامعة الجزائر العاصمة، ص: 42، 43.
28. الرزقي شرقي، مرجع سابق، ص: 75.
29. أب والقاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 70، 86.
30. نفسه، ص: 83.
31. الرزقي شرقي، مرجع سابق، ص: 37.
32. تاقرارت: هي عبارة عن كلمة أمازيغية تعني موضع المحلة، وسمي كذلك نسبة لنزول يوسف بن تاشفين به أثناء محاصرته للمدينة، ثم جعل منه لاحقا نواة مدينته العسكرية والسياسية، انظر: الرزقي شرقي، مرجع سابق، ص: 24، 25.
33. نفسه، ص: 80، 81.
34. نفسه، ص: 81.